

ولم يقترهوا **الزناغة** ذلك كالحكي عن أبي عاصم النبيل ومحمد بن سلام
وعبد الرحمن بن سلام الجعفي من انهم لا يتكفي وهذا ان ثبت عنهم الاعتدال به
ومما قالوا به ابراهيم بن سعد لا يتعدون شطركم يا اهل العراق العرض مثل
السماع واستدل البخاري بالحدود على ذلك بحديث يروى عن ثعلبة
لما ذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له انما ذلك فمشهد عليك
ثم قال انك بريك وزي من قبلك آفة ان يهلك الحديث في سؤاله
عنه شراخ الدين فلما فرغ قال امنت بما جئت به وانما رسول من وراءك
فلما رجع اليه من اجتماع اليه قال لهم فاجازوه اي قبلوه منه
واسدوا وقال مطرف سمعت ما لك يا ابن ابي الاسود على من يقول لا
يخبر به ان السماع من لفظ الشيخ ويقول كيف لا يخبرك هذا الحديث
ويخبرك في القرآن والقرآن اعظم **وكبريتها** اي القراءة على الشيخ **ان يخبر**
الزناغة واعلى مما قبل اي السماع من لفظ الشيخ وهو امة ذهب اليه بن سعد
وكبريتها السماع ما قبل او وسبعة وابن جرير وسفيان الثوري وهشام وابي حنيفة في الخبرين
بقرائهم فراءتكم على العالمين من قراءة العالمين واعلموا بان
الشيخ لو علم لم يقرأ الا لطلب الهدى عليه **او سائرته** اعلة قراءة السماع
وهو مذهب مالك في المشهور عنده والبخاري ومعظم علماء المجاز
والكروفة وغيرهم وهو يحكى عن علي بن ابي طالب قال في القراءة على العالم
تمت لمة السماع منه وعن ابيه عباس افروا على فان قراءتكم على قراءتكم
عليكم وعن الشافعي ايضا قال المصنف ان هؤلاء انما ذكر المسألة في
صحة الاخذ بها اذ اعلى من كان انكرها الا في الصادقة **او ما خردت** اي
القراءة عن السماع وهذا مذهب جمهور اهل المشرق وصحة اهل الصلابة
والنوى وغيرهم اذ ذلك **خلف** بضم الخاء واسكان الامم اختلفوا
على ثلاثة مذاهب كما نقلت بعض الخفية بعد اختيار المسألة منها
على الخلاف ما اذا قرأ الشيخ في كتابه لانه قد يسهو في اذنه وبين
القراءة عليه واختار الحفاظ ابن حجر ان على ترجيح السماع ما اذا
استوى الشيخ

استوى الشيخ والطالب وكان الطالب اعلم لانه اولى بالسماع فان كان مقتضى
قراءة اولها لانه اصطلح له قال ولها كان السماع من لفظه والاولى ارفع
الدرجات لما يلزم منه من تحسن الشيخ والطالب وصرح جماعة بان القراءة
بنفسه على مرتبة من السماع بقراءة غيره وقال البدر الزركشي في الفرائد وغيره
سواء **والاول** اي قبل يعني بقوله في الرواية **ما قرأ** اي فلا ن وهو يسمع
ان قرأ نفسه **او قرأ عليه** وانا السمع فاقربه وهذا شائع وهو لا يحط
الاجود ثم يليه **الذي اول** من التحدث والاشياء والاشياء وغيرها
ان يقرأها اي الراوي ذلك **مقيداً** قراءة اي **لا مطلقاً** كقراءة في
او قراءة عليه وانا السمع وكما خبرنا بقراءة تراو قراءة عليه وانا السمع
او اثنان او ثلثا او قال انك ذلك واقاد المصنف ان قول الراوي اخبرنا
قراءة او سماعا من باب قولهم سمعنا وكلمته مشافهة وذكر ان النسخة
في هذا الموضع الاول انما مضاه وقت وقوعه في حال الاكلام وفي الموضع
ثانياً فتريد عدل وهو سماع لا يقاس وعلمه ذلك ان استعمال الرواية
متنوع لعدم نطق العرب به الثاني انما ليست احوال بل مفعولات المصنف
من لفظه وذلك المصنف هو الحال وهو مقيس في كل ما دل عليه المفعول
وعلى هذا يخرج الصيغة المذكورة الثالث ان ذلك من باب ما يست
وتعود من صوب بالظاهر مصدره بمعنى ما وهذه السهل فاحفظه **ولا يقيد**
الراوي **ما سمعت** فالواي يقول كذا اي ولو مقيداً بالقراءة في القول **المتفق**
اي المتنازل الصحيح في التدرج ومنهم من اجاز فيهما سمعت ايضا وروى
عن مالك والسقيان بنين والصحيح لا يجوز وموصوفا احمد بن صالح والاقا
ابو بكر وغيرهما ويقع في عباتق السلي في كتاب التسميع سمعت بقراءة وهو اما
نسخة في الكتابة لا يستعمل في الرواية اورد اي يفضل بين التسمية والاطراف
استوى اختلف في اطلاق قوله ثنا واخبرنا هذا فيل عنه وهو مقول
عن ابانك ويحيى بن يحيى والامام احمد والنسائي في آخرين في قول الجواز
وهو مقول عن الزهري ومالك وابنه عبيدة والبخاري وغيرهم بل حكاة